الى انه صحت الوصية ولم يجز لاحدهما ان ينفرد بالتصرف بل لا بد اجتماعهما
وليس لاحدهما اذا اجتمعا مع نظيرهما بالتصرف بل لا بد من صدوره عن رايهما
معا فيما شرط الواقف العمل عند مشاورة الاخر وليس لاحدهما اذا خرج
متاعهم مع الاخر الا اذا نهاه الموصي عن ذلك فلو قبل احدهما الوصية ولم يقبل
الاخر طرفان كانت الوصية مرتبة بان اوصى الى زيد ثم ان مات زيد الى عمرو فلما
قبل منهما الاستقلال بالتصرف وان لم تكن الوصية مرتبة فلا يستقل بل ينصب
معه القاضي نائبا وهذا معنى قوله وكذا ان مرتب قوله والقابل عمرو
بضم الميم بعد الباء اي يستقل القابل اذا لم يكن القابل بضم ما والمضموم هو مثل
ان يوصي الى زيد ثم ان زيدا اوصى بضم عمرو الى زيد فان كان زيد هو القابل لم
يقبل عمرو فلا يدان يستقل بالتصرف وان كان القابل هو عمرو فقط لم يستقل لانه
مضموم الى زيد والله اعلم قوله وان اختلفا في تصرف فالماضي بعني لو اوصى الى اثنين
ان يتصرف ذلك ماله الى المكان مثلا فاختلف الوصيان بان يتصرف اليه احدهما دون
الآخر الى الحاكم فيقضي بما امر به قوله او في حفظ فقط اي اختلف الوصيان في حفظ
مال الطفل فقط فالحاكم يضم بينهما تنصيبا وحفظ كل منهما تبعه قوله وهو كل وصي
لا يستقل لو قال الموصي فيما اسبق كل منكما وصي كما وصي الي
في كذا فان كل منهما ان ينفرد في التصرف قوله وصدر في انفاق
ونحو حياته بعني لو تلفي الصبي ومتاع هو والي او الوصي انفق عليك مالك وقال
الذي كان مولى عليه لم انفق علي الا حتى كذا صدق المولى بيمينه لان الاصل
انفق عليك مثله حتى يعلم خلافه قوله او الوصي رد الى المولى عليه
فانكر المولى عليه صدق المولى عليه في احد الامرين وهذا معنى قوله لا بينة رد مالك

قوله والوصي في بيع وشراء بقيد بسيطة بقي لو ادعى المولى عليه بعد رشده
على الناظر انه باع ماله لغير مصلحة او ترك ما وجب له من حق الشفعة لغير
مصلحة فالكل سطر فان كانت الدعوى على الاب او الجد فقالا فعلنا ذلك
لمصلحة فالقول قولهما مع يمينهما وان كانت الدعوى على وصي او امين من
جهة الحاكم فالقول قول المولى عليه مع يمينه قوله

الايداع وكل لحفظ مال

بعني فيسير والحفظ ان يكون الوديعة والوديع خاليين عن التصرف بحيث
يكون بان اهل التوكيل والتوكل وبها حكم الوكالة في كون يد
الوديع يد امانة على الوديعة وفي انه يتعين بموت المودع او الوديع او
بجنونه او اغمائه وفي ان لكل منهما طلب ردها متى شاء ولها جميع احكام
الوكالة والوديعة عقد جائز ولو الوديعة وديعة بشرط الخيار كان وديعة
هذا اذا استمسك وحفظ والحرز كما في حفظ نحو لها فعلى الوديع كالوكيل

قوله بضم يستفز بعني ان الوديع امين ولكنه يضمن ضمانا تاما مؤبدا حتى

مسافر بها ان

انتفى السفر قوله لم يودع فيه بعني انها يضمن الوديعة بالسفر بها الوديعة اذا لم
يرجعه المالك في السفر فاما لو اودع المالك وديعة مسافرا في حال سفره ثم
يضمن الوديع في ذلك السفر لان المالك لما اودعه في السفر صار كانه اذن له في
السفر بها فلكن لو وصل مقصده ثم اراد ان يسافر بها بعد ذلك قوله ومؤداه
بحضرة المالك بعني اذا اتى الوديع ولم يرد الوديعة فطلب فان لم يكن يمكن ردها
بان مات فجاة او قتل بعته او لحق ذلك فلا ضمان عليه وان تمكن من الرد ولم